الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v20i2.32251
السنة العشرون، العدد: ٢، ١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

الشاهد الشعري في كتاب شذا العرف في فن الصرف للحملاوي: صوره وسياقات*

◊ أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر

جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية
aoali@kku.edu.sa

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ١٢ مايو ٢٠٢٣
تاريخ المراجعة: ٢٣ يونيو ٢٠٢٣
تاريخ القبول: ٣ أغسطس ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
الشَّاهد الشِّعري، شذا العرف، الحملاوي، صور الشاهد

الملخص

يدرس هذا البحث الشّاهد الشّعري في كتاب شذا العَرف في فنّ الصَّرف، وهو موضوع بِحاجةٍ إلى الجمع والدِّراسة لمعرفةِ تَفسير الحملاوي الشَّواهد الشِّعرية وإثبات القضايا الصرفية بها، ويُمثِّلُ الحَمَلاوِي أحد علماء اللغة في العصر الحديث، وقد نَالَ مؤلَّفُهُ مصدر الدراسة الذُّيُوع، وَبَلَغَتْ شهرته الآفاق؛ لكونهِ مرجعًا أصيلًا لدارسي اللُّغة. وقد احتذى فيه مؤلفه نَهْجَ القدماء، فجاءت الشَّواهد الشِّعريَّة فيه إما لبيان اطراد قاعدة صرفيَّة أو شذوذها عن المألوف، وإما لِتوضيحِ بنيةِ كلمة، وإما لإثبات قاعدةٍ صرفيَّة، كما أنَّه اكتفى في أكثر شواهِدِهِ الشِّعرية التي بَلَغَتْ سَبعةً وَثَمَانِيْنَ شَاهِدًا بِذِكْرِ(وقوله)، أو (وقول الشَّاعر) من غير نِسْبَتِهَا إلى أصْحَابِها كعادةِ المؤلفين القدماء. وفي سياقاتِ الشَّاهد الشِّعري وأشكال مجيئه في الكِتاب فقد تَنَوَّعَ، واختلفَت صورَه التي ساقها مؤلِّفُه، فهو إمَّا في بيتٍ واحدٍ للقاعدةِ محل الاستشهاد، وإمَّا في بيتين اثنين، وإمَّا في شطرِ بيتٍ له تَمامٌ غير مذكور، وإمّا شاهدٌ مشطور تَنوَّعَ بينَ الواحد إلى الثلاثة.

* هذا البحث تم دَعْمُهُ من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية- رقم المشروع "١٦" ١٤٤٤

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v20i2.32251
Vol. 20, No. 02, 2023 M-1445 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

The Poetic Evidence in the Book "*Shaza al-'Urf fi Fann al-Surf*" by al-Hamlawi: its Images and Contexts

◊ **Abo Haneefa Omer Alshareef Ali Omer** *King Khalid University – Saudi Arabia*
aoali@kku.edu.sa

Article History
Received: May 12, 2023
Revised: June 23, 2023
Accepted: August 3, 2023

Keywords
The Poetic Evidence, *Shaza al-'Urf*, al-Hamlawi, Images of Witness

Abstract

This research investigates the poetic witness in the book *Shaza Al-Orf in the Art of Morphology*, which is a topic that needs to be studied and collected to know (Al-Hamalawy) employment of poetic evidence and prove the morphological issues with them. know Sheikh (Al-Hamalawy) is considered one of the prominent scholars of linguistics in the modern era and his authentic reference under investigation got widespread fame for language learners. In it, its author followed the approach of the ancients, so the poetic evidence came in it, either to indicate the regularity of a morphological rule or its abnormality from the ordinary, or to clarify the structure of a word, or to prove a morphological rule, just as in most of his poetic evidence - which amounted to eighty-seven witnesses - he was satisfied with mentioning (and saying), Or (and the saying of the poet) without attributing it to its owners, as the case of ancient authors. In the contexts of the poetic witness and the forms of his appearance in the book, he varied, and the images presented by his author differed, as he is either in one verse of al-Qaeda the subject of martyrdom, or in two verses, or in a half of a verse that has a completeness that is not mentioned, or a bifurcated witness that varied between one to three.

المقدمة

المتأملَ لِمَا تَرَكَهُ علماءُ العربية من تراثٍ، يَقِف معتزًّا بكثرةِ الكنوز اللغويَّة المختلفة، التي من بَيْنِهَا الشَّواهد الشِّعرية المبثوثة في مؤلفاتهم لإثبات قاعدةٍ نحويَّة أو صرفيَّة أو لذكرِ نادرٍ أو شاذٍّ من القواعد اللُّغوية، وما إلى ذلك مما اعتمدَ عليه أكثر مؤلِّفي علوم اللغة. هذا الثَّراء اللُّغوي للشَّاهد الشِّعري دَفَعَ بعضَ الباحثين إلى جمعِ الشَّواهد الشِّعريَّة باختلاف اهتمامها في معجمات مضبوطةٍ، منهم على سبيل المثال: عبد السلام محمد هارون الذي كتبَ معجمًا في الشَّواهد الشِّعرية في علوم العربيَّة، سَمَّاهُ معجم شواهد العربية، ثم جميل حنَّا حدَّاد ومعجمه شواهد النَّحو الشِّعرية، وأميل بديع يعقوب الذي ألَّفَ المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية في أربعةَ عشرَ مجلدًا، كما اهتم باحثون بِجَمعِ شواهد اللُّغة من مؤلفات بعينها لمعرفة مناهج هؤلاء العلماء في توظيفهم الشَّاهد النَّحوي.

من ذلك بحث: وداد بنت أحمد القحطاني التي كتبتْ بحثًا في توظيف ابن الخشاب الشَّواهد الشِّعرية في كتابه المُرتجل في شرح الجُمل وموقف النحويين منها، منشور في مجلة الآداب، العراق، العدد السادس عشر، ٢٠٢٢م، ومنهم من بحث في توظيفِ الشَّاهد الشِّعري في كتبٍ بِعَينها، منهم: عصام محمد قبيصي، وبحثه: الشَّاهد الشِّعري في تفسير البغوي، منشور في مجلة الدِّراسات الشرقية المصرية، العدد التاسع والخمسين، ٢٠١٧م، ونوري أحمد محفوظ وبحثها: توظيف الشَّاهد الشِّعري في كتاب تحرير التَّحبير لابن أبي الأصبع المصري، منشور في مجلة اللغات، جامعة طرابلس، العدد السَّابع عشر، ٢٠١٨م، و أما فيما يَخصُّ مصدر الدراسة شذا العَرف في فن الصَّرف، فإنَّ ما وقف عليه الباحث من دراساتٍ حولَ هذا المصدر: الاستشهاد بالآيات القرآنية على القضايا الصَّرفيَّة المدونة في كتاب شذا العَرف في فنِّ الصَّرف لأحمد الحملاوي لعبدِ الحميد جاسم الكبيسي، بحثٌ منشور في المجلة العلميَّة لكليَّة الآداب، جامعة أسيوط، العدد الثامن والعشرين، ٢٠٠٨م، وشرح باب الأفعال من كتاب شذا العرف في فن الصَّرف لمروان نوري إسماعيل، وهو بحثٌ منشور أيضًا في مجلة الجامعة العراقيَّة، العدد الحادي والخمسين، الجزء الأول، ٢٠٢١م.

وإلحاقًا لِمَا اهتمَّ به الباحثون بهذه القضية المُهمة، جاء هذا البحث لِيَقفَ مع توظيف أحدِ علماء اللغة المُحدثين شواهد الشِّعر في القضيَّة اللُّغوية والصَّرفيَّة، وهو الحملاوي في مؤلفه شذا العرف في فنِّ الصَّرف من خلال الأبواب الصرفيَّة الواردة فيها هذه الشَّواهد، جاعلًا طبعة المكتبة العصريَّة، بيروت، لبنان ٢٠١٤م بشرح الدكتور محمد أحمد قاسم مصدرًا أصيلًا لهذا البحث.

منهج البحث

وقد اتَّبَعْتُ في دراستي شَواهد الشِّعر في الكتاب المنهج الوصفي الذييقوم على وصفِ مجيء الشَّاهد في مسألته الصرفيَّة، ثم دراسته بذكر أقوالِ العلماء المستشهدين به في بابهِ الصَّرفي. واقتضتْ طبيعةُ البحث أن يُقَسَّمَ إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، أما التمهيد، فقد ذُكِرَ فيه تعريفٌ بالشَّاهد الشِّعري، ولمحة عن حياة الحملاوي، ومفهوم القاعدة الصرفيَّة، ودُرِسَ في المبحث الأول منهج الحملاوي في ذكر قائل الشاهد الشعري، واختص المبحث الثاني بتصنيف الشَّواهد الشِّعرية في كتابِ شذا العَرف، أما المبحث الثالث، فَدَرسَ سياق الشَّاهد الشِّعري وموضوعه في الكتاب، ثُمَّ خاتمة ذُكِرَ فيها أهم ما تُوصِّلَ إليه من نتائج، والله الموفق، وهو يَهْدِي السَّبيل.

التعريف بالشاهد الشعري والحملاوي والقاعدة الصّرفيّة

أوّلًا : الشّاهد لغةً واصطلاحًا:

الشّاهدُ لغةً: الشّاهدُ اسم فاعل من الفعل الثلاثي (شَهِدَ): "شَهِدَ فُلانٌ على فُلانٍ بِحَقٍّ، فهو شَاهِدٌ، وشهيدٌ، وشَهِدَ لَه بِكذا شَهادة أي أدَّى ما عِندَه مِنَ الشَّهادة، فهو شاهِد"(ابن منظور، د. ت: ٢٣٤٨)، ومعنى هذه المادَّة المعجميَّة يَدُلُّ على الإخبارِ والحُضور، قال الجرجاني "والشَّاهِدُ عبارة عن الحاضِر"(الجرجاني، د. ت: ١٠٦). جاء في المُعجم الوسيط: "الشَّاهد: من يُؤدِّي الشَّهادة، والشَّاهدُ: الدَّليل"(أنيس وآخرون، ١٣٩٢هـ: ٤٩٧) وهذا الدَّليل إما لإثباتِ قاعدةٍ لغويَّة، أو لضرورتها أو لخروجها عن القاعدة (شذوذها)، والشّاذ: ما يكون مخالفًا للقياس من غيرِ نظرٍ إلى قلَّة وجوده وكثرته(الجرجاني، د. ت: ١٠٦) وهذا المعنى يقودُ إلى معنى الشَّاهِد اصطلاحًا، فهو "عند أهلِ العربيَّة الجزئي الذي يُستشهدُ به في إثبات القاعدة؛ لكونِ ذلك الجزئي من التَّنزيل، أو مِنْ كلامِ العربِ الموثوق بعربيتهم"(التهانوي، ١٩٩٦م: ١٠٠٢)، وهو قريب من معنى الاحتجاج، الذي يُعرَّفُ بأنَّه: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صَحَّ سَنَدُهُ إلى عربي فصيح سليم السليقة"(الأفغاني، د.ت: ١٧). والشَّاهدُ الشِّعري له مكانةٌ مُهِمَّةٌ في كُتُبِ القُدماء والمُحدَثين، "فالشِّعرُ مَعْدِنُ عِلمِ العربِ، وسِفرُ حكمتِها، وديوانُ أخبارِها"(ابن قتيبة، ١٩٢٥م: ١٨٥)، والشِّعرُ: "قولٌ موزون مقفًّى يدلُّ على معنًى"(ابن قدامة، د.ت: ٦٤)، ومما لا شكَّ فيه –هنا- أنَّ الشَّاهد الشِّعري يُمثِّلُ جانبًا مهمًا في علوم اللغة المختلفة، وفي الصَّرف العربي حُجَّة للصَّرفي في توضيحِ القاعدةِ الصَّرفيَّةِ، وإثباتِهَا، وتقريرِهَا، وسَنَدْرُسُ في هذا البحثِ الشَّاهد الشِّعري في كتاب شذا العرف، والوقوف على صُورِه وكيفية تَوْظِيفِهِ.

ثانيًا : التَّعريف بالحملاوي:

هُوَ: "أحمدُ بن محمد بن أحمد الحملاويّ، وُلِدَ سنة ١٢٧٣هـ، ١٨٥٦م"(الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٥١/٢)، والحَمَلاوي، نسبة إلى مُنية حَمَل من قُرى بُلْبَيس (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٣)، "تربَّى في حِجر والدِهِ، وَقَرَأَ وتَلَقَّى كَثِيرًا من العلومِ الشَّرعيَّةِ والأدبيَّةِ عن أفاضلِ عَصْرِهِ"(علي باشا، ١٣٠٥هـ: ٧٧). "تَخرَّجَ بدار العلوم، ثم بالأزهر، وزاول المحاماة الشَّرعيَّة مُدة، وعمِلَ بالتدريس إلى سنة ١٩٢٨م"(الزركلي، ٢٠١٤م: ٢٥١/٢)، وكان للشَّيخ -رحمه الله- معرفة باللُّغة والنَّحو والشعر وفنونه، "يقوله في المناسبات العامة والخاصة، ويقوله فيما يعرض لحياته الخاصة من شؤون وما يتطلَّع إليه من آمال"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٧). قال يَمْدَحُ العلمَ ويوازنُ بينه وبينَ الجاهِ والمال: (ديوان الحملاوي، ١٩٥٧م: ٢٢٧/١).

الفخرُبالعلمِ لا بالجاهِ والمالِ ... والمجدُ بالجدِّ لا بالجَدِّ والخالِ
كَمْ مِنْ مَليءٍ وضيءِ الوجْهِ تحسبهُ ... للعلمِ خِلًّا ولكنْ فكره خالي
في المالِ والجاهِ أسبابُ الغرورِ ومَنْ ... يغترّبالأهلِ كالمغترّبالآلِ
تِلكَ الأمورُسحاباتٌ تُغيّرُها ... حوادثُ الدهرِ من حالٍ إلى حالِ

وتَعدَّدتْ مؤلفات الحَملاوي في مجالات العلوم اللغوية المختلفة وغيرها (الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٥١/١، والحملاوي، ٢٠١٤م: ٢٠) وهذه المؤلفات هي:

١. شذا العرف، في فنِّ الصرف. (طُبع أول مرة سنة ١٣١٢هـ = ١٨٩٤م) وهذه الطبعة الثانية عشرة في سنة ١٩٥٧م
٢. زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع (طُبع أول مرة سنة ١٣٢٧هـ = ١٩٠٩م) بالمطبعة الأميرية.

٣. مورد الصفا في سيرة المصطفى (طُبع أول مرة سنة ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة
٤. قواعد التأييد، في عقائد التوحيد، (رسالة صغيرة طُبِعَتْ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م)
٥. ديوان شعره. تم طبع الجزء الأول منه في أول يونيه سنة ١٩٥٧م، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

تُوفِّي–رحمه الله تعالى- في ٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥١هـ، الموافق ٢٦ من يُوليه سنة ١٩٣٢م. (الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٥١/١)

ثالثًا : مفهوم القاعدة الصرفيَّة:

القاعدةُ في اللُّغة: "أصلُ الأُسِّ، والقواعدُ الأساس، وقواعدُ البيتِ أساسُه(ابن منظور، د.ت: ٣٦٨٩)"، و"القاعدة من البِناءِ: أساسُهُ، والقاعدة: الضَّابط"(أنيس وآخرون، ١٣٩٢هـ: ٧٤٨)، قال تعالى:(وَإِذْ يَرفَعُ إِبرَٰهِيمُ ٱلقَوَاعِدَ مِنَ ٱلبَيتِ وَإِسمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّل مِنَّآ) سورة البقرة، من الآية؛ ١٢٧ فالمعنى اللغوي لها يدور حولَ "الأساس والضَّابط"، أما القاعدةُ اصطلاحًا، فهي: "قضيَّة كُليَّة من حيثُ اشتمالُها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتُسمَّى فروعًا"(أبو البقاء، ١٩٩٨م: ٧٢٨)، وهي:" الأساس والأصل لما فوقها، وهي تَجْمَعُ فُروعًا من فروعٍ شتَّى"(أبو البقاء، ١٩٩٨م: ٧٢٨)، والكليَّة التي وُصفت بها القاعدة –في التَّعريف السَّابق- يُقصَدُ بها اشتمالُ الجزءِ الأكبر من حالات القضيَّة التي تَحكُمها، وإن وُجِدَ شيءٌ بسيطٌ لا يُنَظِّمُ هذه القاعدة فلا يُعَدُّ هذا تفنيدًا لصحَّتِهَا.

ومِنَ الْمَعْلُومِ أنَّ لِكُلِّ عِلمٍ قواعدَه التي تضبطُهُ، "وأنها لا بُدَّ أن تتصفَ بالعموم، ولكنها ليس من الضَّروري أن تتصفَ بالشُّمول، أي أنْ تكون عامة لا كُليَّة. ومعنى ذلك أنَّ القاعدة لا بد أن تنطبقَ على جمهرة مفرداتها، وليس من المُحتَّم مع هذا أن تشمَلهَا جميعًا فلا يشذ عنها شيء، وقد عَبَّرَ بعضُ أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم: "إنَّ الشُّذوذ يُبرر القاعدة". ومن قواعد أصول النَّحو العربي قاعدة تقول: "الشُّذوذ لا يُنافي الفصاحة"(تمام حسان، ٢٠٠١م: ١٥٨)، وقضيَّتا الاطراد والشّذوذ ومراعاتهما مما رُوعِيَ في الكتاب –مصدر الدراسة- وَسَنُوَضِّحُ ذلكَ في مباحِثه من خلال الشَّواهد الشِّعريَّة الواردة في الأبواب الصرفية المُقرّرة للقواعد الصرفيَّة التي "هي جزءٌ من القواعد اللغويَّة التي بُنيت على الاستقراء" (أحمد جبر، ٢٠١٦م: ١٣)، كما أنَّ القاعدة الصرفيَّة هي الأساس الأول لبناء الجملة؛ لأنَّها تُقَعِّدُ للتَّغيُّر الذي يَحدُثُ في بنية الكلمة (هيئتها)(Owens -2020: 124-126) وهذه الهيئة: "ما تَشْتَرِكُ فيه الكلماتُ من عددِ الحروفِ المُرتَّبة، والحركاتِ، من: فتحة وضمة وكسرة، والسَّكنات، مع اعتبار الحروف الأصليَّة والزائدة، كلٌّ في موضعه (المحمدي، ٢٠٠٩م: ٢٢٠). فكلمة (رَجُل)-مثلًا- على هيئةٍ وصفةٍ يُمْكِنُ أن يُشَارِكَها فيها غيرها من الكلماتِ كلفظة (عَضُدَ)، وفعل (كَرُمَ)، فكلها على ثلاثة أحرف أصلية أولها مفتوح وثانيها مضموم. وتُسَمَّى هذه الهيئة (بناءً) أو (بِنْيَةً) أو (صيغة) أو (وزنًا) أو (زِنَةً). فالأبنية على هذا الأساس تَشْمَلُ الأسماء المُتمكنة والأفعال المتصرفة اللذينِ يدرُسُهما الصَّرف"(خديجة الحديثي، ١٩٦٥م: ١٧).

طريقة الحملاوي في ذكر ناظِمِ الشّاهد الشّعري ومنهجه في العَرض

أوّلًا: طريقته في ذِكْرِ نَاظِمِ الشَّاهد الشِّعري

تَعدَّدت أشكال قائلي الشَّاهد الشِّعري في كتابِ شذا العرَف في فنِّ الصَّرف، لكن لم تختلِفْ طريقة تناوُلِهِ لمؤلفي اللغة القدماء في ذِكْرِ الشَّاهد، "وذلك بنسبتِهِ إلى الشَّاعر باسمِهِ المجرد لِشُهرتِهِ إذا كان من الأعلام، وفي الغالب لا يُشاركهم في أسمائهم غيرهم من الشُّعراء" (عبد الرحمن، ١٤٣١هـ: ٣١٧).

هذا، وقد يُقتصَرُ "على لقبِ الشَّاعر الذي اشتهر بهِ فيُضيفه إليه، ويكتفي بهِ"(عبد الرحمن، ١٤٣١هـ: ٣١٩). وهذه الطريقة نفسها اتُّبِعَت في شذا العرف فأحيانًا يكتفي الحملاوي بِذكرِ لقب الشَّاعر، نحو: (ومنه قول مهلهل) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦٣)، وقد يَكتفي بكنيةِ الشَّاعر التي اشتهر بها، ومن ذلك: (نحو قولِ أبي النَّجم العِجْلي) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٨١).

وأحيانًا يَذْكرُ الحملاوي الشُّعراء المشهورين باسمهم المفرد، نحو: (وقال الحريري) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٢)، (وقول جرير) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٣)، وقوله: (وقد رُوِي قولُ زُهَيْر) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٧٣)، (وكقولِ رؤبَة) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٩٦)، (وقال حسَّان) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٩٨).

وفي بعضِ الشَّواهد يَنْسِبُ الشُّعراء إلى آبائهم، مثل: (في قولِ رؤبة بن العجَّاج) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٢)، و(كقولِ زهير بن أبي سُلمى) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٢٥)، و(نحو قولِ أوس بن حُجر) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦٣).

وقد يُنسَبُ الشّاعرُ إلى قبيلتهِ أو بلده؛ لأنَّهُ قد "لا يُعرَفُ هذا الشَّاعرُ بعينهِ لعدمِ شُهرته" (عبد الرحمن الشهري، ١٤٣١هـ: ٣٢٨-٣٢٩)، كقول الحملاوي: "وأمّا قولُ بعضِ العُذريينَ فضرورة"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١١٢)، وقوله: "يقولُ بعضُ أهلِ اليمن"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦٢)، كما أنَّه يُعبّرُ عن قائل الشَّاهدِ بالجمعِ، كما في قولهِ: "قال بعضُ الشُّعراء مُشيرًا إلى ذلك"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٥٨)، وقوله: "نَظَمَهَا بعضُهم، فقال"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٩٥).

ثانيًا: منهجُ الحَملاوي في عَرْضِ الشَّاهد الشِّعري

تَنوَّعَ المنهجُ الذي اِتَّبَعَه الحملاوي في عَرضِهِ الشَّواهد الشِّعريَّة من حيثُ السِّياقُ والتَّناوُل، فأحيانًا يذكُرُ الشَّاهد بردِّهِ إلى الشَّاعر مُبهمًا، كما في قولهِ: "قال الشَّاعر"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٩)، "وقول الشَّاعر"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٣)، وفي مواضعَ كثيرةٍ يَردُّه إلى الغائب، نحو: "كقوله، وكما في قولهِ، ومنه قوله، وشذَّ قوله"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٧، ، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٩، ٩١، ٩٥، ١٠٥، ١١٤، ١٢٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٩، ١٧٧.). وما أَوْرَدَهُ الحملاوي من هذه الشَّواهد لِشُعراء معروفين، ومنها لشُعراء لم يُحتج بِشعرِهم لأنهم عاشوا بعد عصر الاحتجاج (Al-Haq, 1998: 21-37) ، وأنَّ الاحتجاج "يَنحصر زمن شعراء الشَّواهد بين العصر الجاهلي، ونهاية العصر الأُموي، وإذا وجَدنا بيتًا لِشَاعرٍ عبَّاسي، قالوا: إنَّه للتمثيل وليس للاستشهاد، وأنا أَرَى أنَّهُم حَجَرُوا فَضَيَّقُوا، وكان أمامَهُم سعةٌ للاختيار من العصر العبَّاسي، مع صحّة رُبّما تُضاهي أو تفوق صِحّة ما استشهدوا به من العصر الذي حَدَّدُوه"(محمد شرّاب، ٢٠٠٧م: ١٨/١)، واستشهاد الحملاوي بشعرِ هؤلاء الشُّعراء كونه مجتهدًا يُرَجِّحُ ويُضَعِّفُ، وقد يختارُ قولًا مخالفًا للسابقين ولا يُبالي.

ومما جاء تحتَ قولهِ: (قال الشَّاعر) من غير نِسبَةٍ، وقائله معروف، قوله: (البسيط)

الحمدُ للهِ مُنْشِي الخَلْقَ مِنْ عَدَمِ (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٢٥)

وهو جُزءٌ من بَيتٍ نُسِبَ إلى البُوصيري في بعضِ النُّسخِ في بداية بردته التي مدح بها النّبي (صلّى الله عليه وسلم)، وتَمَامُهُ: (ثُمَّ الصَّلاة على المختـارِ في القِدَمِ)، ولم أجده في ديوانه في كلتا القصيدتين اللتين يَكثُرُ بداية البيت بهما. (أحمد الحملاوي، د.ت: ٥١- ديوان البوصيري، ١٩٥٥م: ١٩٠-٢٢٦).

وذَكرَ الحملاوي في حَدِيْثِهِ عَنْ نُدْرَةِ مَجيء الفعل متعديًّا بِلا همزة، ولازمًا بها، قوله: "... قالَ الشَّاعر: (الطويل) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٩)

كَمَا أَبْرَقَتْ قوْمًا عِطاشًا غَمَامَةٌ فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ

وهذا البيتُ مَنْسُوبٌ إلى (كُثير عزة) الشَّاعر المَشْهُور (شهاب الدين، ٢٠٠٤م: ٧١/١- ديوان كثير عزة، ١٩٧١م: ١٠٧). وقوله: "...وقَالَ الشاعر: (الكامل) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٢).

ليسَ الغَبِيُّ بسيّدٍ فى قومِهِ لكنّ سيّدَ قَوْمِهِ المُتغابي

البيتُ لأبي تمَّام (١٩٩٤م: ٥٦). ومن ذلك –أيضًا- قوله: " ونحو: (الطويل) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٧)

و إيّاكَ وَالمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ولا تعبُدِ الشَّيْطانَ والله فاعْبُدَا (محمد حسين، د.ت: ١٣٧).

وقد رُويَ البيت في الديوان، كما يلي:

وذا النُّصُبِ المنصوبِ لا تُسكنَّنهُ ولا تَعبدِ الأوثان والله فاعبدا.

مع توافق في موضع الشَّاهد، وهو قوله: (فاعبدا) ويريد: (فاعبدَن)

وقولُهُ: "وقوله": (البسيط)(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٩١)

وحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسانِ مَا مُنِعَا

والبيتُ لالأحوص الأنصاري (١٩٦٩م: ١٣٣) وصدرُ البيت: (وزادني كَلَفًا في الحُبِّ أن مُنِعَت...)، كما أنّي وجدتُ البيتَ عند مجنون ليلى مُثبِتًا همزة حَبْ على القياس في قوله: (من البسيط) (ديوان قيس بن الملوح، ١٩٩٩م: ٣٩)

وَزادَنِي كَلَفًا في الحُبِّ أنْ مُنِعَت أحَبُّ شيئًا إلى الإنسانِ مَا مُنِعَا

وأماَّ في قولهِ: "وشَذَّ قولُهُ" (من البسيط) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٢٩)

يَا ما أميْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنَا مِن هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّلَمِ

فقائلُهُ العَرْجِي (١٩٩٨م: ٢٤١)، واسمُهُ: "عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، وإنما لُقِّب بالعَرْجي؛ لأنه كان يسكنُ عَرْج الطائف" (الشيخ عبد الرحيم، ١٩٤٧م: ١٧٢/٣).

كَمَا أنَّ الحملاوي ذَكَرَ شَاهِدًا وَأَبْهَمَ نِسْبَتَهُ فِي مَوضعٍ متقدِّمٍ من الكتاب، ونسبه إلى صاحبهِ في موضع متأخرٍ من الكتاب، وهو قول الحطيئة: (من البسيط) (ديوان الحطيئة، ١٩٩٣م: ١١٩)

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغْيتها و اقعد فإنَّك أنتَ الطاعمُ الكاسِي

فَبِدايةً أَوْرَده تحتَ قولِهِ: "وكقولِ الشَّاعر"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٨٦)، ثم في صفحةٍ تالية ذَكَرَه في قوله: "ومنه قولُ الحطيئة" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٦)، ومنهج القُدماء في مثل هذا المواقف أنْ يذكروا صاحب الشَّاهد

إذا وَرَدَ للمرةِ الأولى، ثُم يَذْكُرُونَهُ بإبهام إذا وَرَدَ مَرَّةً أُخرى، وربّما صَرَّحوا بذكرِ اسمِ صاحب الشَّاهد في كلِّ مرة يُذْكر" (عبد الرحمن الشهري، ١٤٣١هـ: ٣٢٠-٣٢١).

ونجدُهُ –كذلك- يَرُدُّ الشَّاهد إلى مُذكر وناظمه امرأة، مثلما ذَكَرَ في قولِهِ: "وكقوله من الكامل: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٥).

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُم فليْسَبآئبٍ أبدًا، وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شَافي

والبيتُ لبنتِ مُرَّة بن عاهان (محمد الفرح، ٢٠٠٤م: ٦٨٧)، وَقَدْ أُرْجِعَ القائلُ إلى مُذكرٍ، وهو مؤنَّث. ومن شواهد الحملاوي ما نُسِبَ إلى شاعرٍ بعينه في مؤلفاتٍ، وبلا نِسبة في مؤلفات أُخرى، ومن ذلك قوله: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٩١).

بلالٌ خيرُ النَّاسِ و ابنُ الأخْيَرِ

فالبيتُ بِلا نِسْبَة في شرح ابن عقيل (١٩٨٠م: ١٧٤/٣)، وشرح الأشموني (١٩٥٥م: ٣٨٨/٢)، وهمع الهوامع (السيوطي، ١٩٨٨م: ٢٨٠/٣)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (خالد الأزهري، ٢٠٠٠م: ٩٢/٢). ومنسوبٌ إلى (رؤبة) في المحتسب (ابن جني، ١٩٩٤م: ٢٩٩/٢)، والبحر المحيط (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٣م: ١٧٩/٨)، والجامع لأحكام القرآن (القرطبي، ٢٠٠٦م: ٩٤/٢٠)، ولم أجده في ديوانه بالنَّصِّ المُستشهدِ به، والموجود، قوله: (ديوان رؤبة، د.ت: ٦٢)

يا قاسمَ الخيراتِ و ابنَ الأَخيرِ ما سَاسَنا مِثْلُكَ من مُؤمَّرِ

بإثبات الهمزة في (الأخْيَر).

وأغلبُ الشَّواهد المُتبقيَة في شذا العَرْف والتي ذَكَرَهَا مؤلِّفُهُ مُبهمةً ولم يَنسبها لقائل؛ لَم تُنسبْ كذلك في كُتبِ اللغة لقائلٍ بِعينهِ، وذُكرَت (بلا نِسبة)، ومما جاء من ذلك قوله: "وأما قوله": (من الكامل). (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٢)

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمْتِ مُتَيَّما لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جَانِحَا

فَلمْ يُعرَفْ قائِلُه (ابن هشام الأنصاري، ١٩٩١م: ٣٩١/٢-٣٩٢- أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٢). وكذا قوله: "وقول الشَّاعر": (من البسيط) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٣)

هلاَّ تمُنِّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفَةٍ كما عهِدْتُكِ فى أيَّامِ ذِى سَلَمِ

لم يُنسب لقائل مُعيَّن (ابن هشام الأنصاري، د.ت: ٤/ ٩٩)، وقوله: "وكقولِ الشَّاعر": (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٥٨) **(يَا لَلرِّجال عَلَيْكُمُ حَمْلَتي حُسِبَتْ)**. وقد ذكر محقق شذا العرف أنَّه لم يَهتدِ لقائله، ولم أجد –على بحثي- له قائل.

تعبيرُ الحملاوي عن موضوع الشَّاهد الشِّعري:

في توضيحِ قاعدة الشَّاهد الشِّعري في شذا العَرف تعبيرات مختلفة، فقد يزيد المؤلف في بيان موضوع الشَّاهِدِ، فيُبيِّنُ مع نِسْبَةِ الشَّاعر موضوعه؛ ليكونَ القارئ على معرفةٍ بالغَرَضِ الذي يُريدُه الشَّاعر، ومن ذلك قولُهُ مستشهدًا للحالة الثانية لحالات اسم التفضيل باعتبار اللفظ (أحمد الحملاوي،٢٠١٤م: ٩٣). "أنْ يكونَ فيه (أَلْ) فيجبُ أن يكونَ مطابقًا لموصوفه، وألَّا يُؤتى معه بِمِن،... وأما الإتيان معه بِمِن مع اقترانهِ (بأل) في قَوْلِ الأعشى: (السَّريع)

وَلَسْتُ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى و إنما العزّةُ للكاثر(ديوان الأعشى، د.ت: ١٤٣).

"فَخُرِّجَ على زيادة (أل) أو أنَّ (مِن) متعلقة بأكثر نَكِرَة محذوفة، مُبدَلًا من أكْثَر الموجودة" (أحمد الحملاوي،٢٠١٤م: ٩٤). وهذا التوضيح من المؤلف؛ لِيُبيّنَ الغَرَضَ الذي من أَجْلِهِ جَاءَ بِالشَّاهِدِ، لِكَيْلَا يَخْفَى عليه موضِعه.

وأحيانًا يَذْكُرُ الحَملاوي مناسبة الشَّاهد مع توضيحهِ سبب الاستشهاد مع ذِكْرِ اسمِ الشَّاعر ناظِمِ البيت، ومن ذلك قوله في حديثه عن قاعدة النَّسب إلى الاسم المُركَّب: "ومثلُ الإسنادي الإضافي كامريء القيس، تقول فيه اِمْرِئِي أو مَرَئِي، والثَّاني أفصح عند سيبويه (١٩٩٢م: ٣/٣٧٦)، "وعليه قولُ ذي الرُّمَّة يهجو امرأ القيس": (من الوافر) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٢)

إذا المَرَئِيُّ شَبَّ له بَنَاتٌ عقَدْنَ برأسِهِ إِبَةً وَعَارَا (أحمد حسن، ١٩٩٥م: ٩٩).

وكذلك عند حديثه عن فاء الافتعال وأحكامها، قال: "فتقولُ اظَّلَم بالمعجمة، وقد رُوِيَ قول زهير يمدح هَرِمَ بن سِنَان: (من البسيط) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٧٣)

هُوَ الجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عفْوًا، ويُظْلَمُ أحيَانًا فَيَظَّلِمُ (علي حسن فاعور، ١٩٨٨م: ١١٥).

فَمعَ ذِكرِهِ لمناسبة البيت، وهو المدح، ذكَرَ مُناسبة الشَّاهد، وسبب الاستشهاد به في قوله:"فيَظَّلِمُ بتشديد المُهملة، ويَظَّلِمُ بتشديد المُعجمة، ويَظطَلِمُ بالإظهار" (أحمد الحملاوي،٢٠١٤م: ١٧٣). ورُبَّمَا ذَكَر موضوعَ الشَّاهدِ مع إبهامِ قائلهِ، نَجِدُ ذلك في حديثه في باب الوقف، قال: "ومن الوقف بتركه وَقَفَ بعضُهم بالتاء في قولهِ تعالى: إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ سورة الدُّخان الآية ٤٣، وقوله: (من الرَّجز) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٩٧)

كانَتْ نُفوس القومِ عنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادتِ الْحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَت (أبي النجم،١٩٩٨م: ٤٧).

وشاهده، هو: الغَلْصَمت، وأَمَتْ، حيث لم يُبدلِ التاء في الوقف هاءً بل جاء بها تاءً.

ومَا سَبَقَ أمثلة مُختارة لطريقة الحملاوي في ذِكْرِ نَاظِمِ الشَّاهد الشِّعري في كتابِهِ مصدر الدِّراسة ومنهجه في العَرضِ، وتوضيح تعبيراته في موضوع الشَّاهد الشِّعري؛ لأناقشَ بعدَه تصنيفه لهذه الشَّواهد وأبوابها في شَذَا العَرَفِ.

تصنيفُ الشّواهد الشّعرية في شذا العرف

ذَكَرَتُ فِي مُلخَّصِ الْبَحْثِ أَنَّ شَوَاهِدَ الشِّعرِ الَّتِي ذكرها الحَملاوي في كتابه شذا العَرف في فنّ الصّرف بَلَغَتْ سبعةً وثمانين شاهدًا شِعريًّا، وكما أنّه نَوَّعَ في ذِكره لِناظِمِ الشَّاهد بين: (في قولهِ، وكقولهِ، وكقولِ الشَّاعر، وقال آخر)، وتصريحه باسم النَّاظمِ في بعضها؛ نَوَّعَ كذلك في الأبواب المُستشهد بِهَا، مع اكتفائهِ بِذكرِ الشَّاهد مِنْ غَيْرِ تَعْلِيقٍ عَليهِ في بَعْضِهَا، وذكرهِ لموضعِ الشَّاهد والتعليق عليه بعضها الآخر. وفي هذا المبحث سأدرُسُ تصنيف هذه الشَّواهد مُستشهدًا لها بِمثالٍ أو مِثالين حسبما تقتضيه المسألة، مُعلِّقًا على ما يَحْتاجُ إلى ذلك.

الشَّاهد الشِّعري لِبيانِ القاعدة الصَّرفيَّة:

وهو الأصْلُ في الكتاب، ومن أمثلة ذلك استشهاده لمعنى صيغة (تَفَاعَلَ) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٢). بالتَّظاهر بالفِعلِ دونَ حقيقته، كتَنَاوَمَ وتَغَافَلَ وتَعَامَى؛ أي: أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي مُنتفية عنه، وقال الشَّاعر: (ديوان أبي تمام، ١٩٩٤م: ١/٥٦) (من الكامل)

ليسَ الغَبِيُّ بسيّدٍ فى قومِهِ لكنّ سيّدَ قَوْمِهِ المُتغابي

وقال الحريري: من الطويل (١٩٧٨م: ٦٢)

ولمَّا تَعامَى الدهرُوهو أبو الوَرَى عن الرُّشْدِ فى أنحائِهِ ومقاصِدِهِ

تعامَيْتُ حتى قِيلَ إني أخو عَمًى ولا غَرْوَ أن يَحْذُو الفتَى حَذْوُ وَالِده

والشَّاهدُ في الأبياتِ السَّابقة، قولُ الشَّاعر في البيت الأول: (المتغابي) وهو اسم فاعل من تَغَابَى بمعنى التَّظاهر في الفعل (شاسي، ٢٠١٥م: ٦٦)، وقول الشَّاعر في البيتين الثاني والثالث: (تَعَامَى، وتَعَامَيْتُ) بالمعنى نفسه، ولم يُعلِّقِ المؤلِّفُ على الشَّاهدين، وإنما اكتفى بذكرهما مع إبهامه لناظمِ الشَّاهد الأول، وهو أبو تمام كما خُرِّجَ. ولجودة شعر أبي تمام ودقَّتهِ شبّهه بعضهم بالقاضي العدل الذي "يضعُ اللفظة موضعها، ويعطي المعنى حقّه، بعد طولِ النظر والبحث عن البيّنة". (ابن رشيق، ١٩٨١م: ١٣٣/١)

وفي حديثِ الحملاوي عن كيفية النَّسب إلى المركب الإسنادي، ذكر أنَّه من طُرُقِ النَّسبِ إليه أنَّهُ يُنسَبُ "إليهما مزالًا تركيبهما، فتقولُ: بَعلِي بَكِّي، ومَعدِي كَربِي (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٢)؛ وعليه قوله: (من الطويل)

تَزَوَّجْتُها رَامِيَّة هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلَة مَا أَعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزْقِ

وهو من الشواهد التي لم يُعرف لها قائل (الأشموني، ١٩٥٥م: ٧٣٦/٣- والرضي، ١٩٨٢م: ٧٢/٢- أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٢)

في النِّسبة إلى (رامَ هُرْمُزَ) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٢)،"فَنَسَبَ إلى الصَّدر والعجز فأزال التَّركيب" (عزيزة فوال، ١٩٩٢م: ١١١٢/٢)، وقد وَصَلَهُ صاحب الشافية، وقال: "نَسَبَها إلى رَامَهُرْمُز" (الرضي، ١٩٨٢م: ٧٣/٢).

الشَّاهد الشِّعري لبيانِ نُدرةِ القاعدة الصَّرفيَّة:

النَّادرُ من القاعدة "هو الذي يكونُ وجوده قليلًا؛ لكنْ يكونُ على القياس" (الجرجاني، د.ت: ١٠٧)وَنَدَرَ مَجِئ الفعل متعديًّا بِلا همزة، ولازمًا بها، كنَسَلْتُ ريشَ الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعرَضْتُ الشيءَ: أظهرتُه، وأعرضَ الشيءُ: ظَهَرَ، وكَبَبْتُ زيدًا على وجْهه، وأكبَّ زيدٌ على وجهِهِ، **وقَشَعَتِ الريحُ** السحاب، **و أقشعَ السِّحابُ**" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٩)، قال الشَّاعر: (من الطويل) (ديوان كُثير عزة، ١٩٧١م: ١٠٧)

كَمَا أَبْرَقَتْ قوْمًا عِطاشًا غَمامةٌ فلما رأوْها أَقْشَعَتْ وَتجَلَّتِ

الشَّاهد الشِّعري لِبيانِ الشَّاذ من القاعدة وضرورة الشعر:

المراد بالشُّذوذ هنا: "هو الخروجُ عن القاعدةِ القياسيَّة في النَّحوِ أو عنِ المألوفِ عند الجمهور" (مروان العطية، د.ت، ١٩٦)، وما جاء من الشَّواهد على القواعد الشَّاذة في الكتاب، حديثه عن "مصدر فَعَّلَ بتضعيف العين" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٨١)، التَّفعيل، كَطهّرَ تطهيرًا، وذلك إذا كان صحيح اللام، وأما إذا كان مُعتلها، فيكون على وزن (تَفْعِلَة)، بحذف ياء التفعيل وتعويضه بتاء في الآخر، كَزَكَّى: تزكِية. ثُمَّ قال: "وما جاءَ على غيرِ ما ذُكر فشاذ، نَحو: كَذَّبَ كِذَابًا، والقياس تَكذيبًا"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٨٣)، وكقولِهِ: (من الرَّجز)

باتَ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وهو من الشّواهد التي لا يُعرف لها قائل (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١٢٨/٣- أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٨٣) والقياسُ في: (تَنزّي): تَنزيَة، حيثُ وَرَد بِوزنِ التَّفعيل، "وهو مصدر (فَعَّلَ)- بتضعيف العين- المُعل العين، وذلك نادر، والقياس التَّفعِلَة كالتزكية" (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١٢٨/٣-١٢٩). وذَكَر في توكيد الفعل قاعِدَةَ شذوذِ توكيدِ الفعل الماضي والاسم، في قوله: "(من الكامل)

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمْتِ مُتَيَّما لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جَانِحا

وقول رؤبة بن العَجَّاج: (من الرَّجز)

أقَائِلنّ أحْضِروا الشُّهُودَا

وهو منسوبٌ إلى رؤبة في ديوانه، وقبله: **أريتَ إن جاءت به أُملودا مُرجَّلًا ويلبَسُ البَرودا** . أقائلُن أحضروا الشُّهودا. (ديوان رؤبة، د.ت: ١٧٣)، ونسَبَه (السيوطي) إلى رجل من هُذيل (السيوطي، ١٩٦٦م: ٧٥٨)

أَمَّا في الفعلِ الماضي (دامنَّ) في البيتِ الأول، فقد ذَكَرَ (الحملاوي) أنَّ توكيدَه "ضرورة شاذّة، سهَّلَها ما في الفعل من معاملة الطَّلب، فعُومِلَ مُعاملة الأمر" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٢) ، وذَكرَ (ابن هشام) أنَّ الذي سَهَّله كونُه بمعنى الأمر" (السيوطي، ١٩٦٦م: ٧٦٠). وشَذَّ توكيده في الاسم (قائلن) في البيت الثَّاني"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٢)، وذكر (ابن هشام) أنَّ توكيده: "ضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل" (ابن هشام الأنصاري، ١٩٩١م: ٣٩١/٢).

وذَكَرَ في قاعِدَةِ فكِّ الإدغام قوله: "وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وَجَبَ فكّ الإدغام، نحو: (نَحْنُ خَلَقْناهُم وَشَدَدْنَا أسْرَهُمْ) سورة الإنسان، من الآية ٢٨، وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو: أَلِلَ السِّقاء؛ أي تغيَّرتْ رائحته، وفي الضَّرورة (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٨١)، قول أبي النَّجم العِجْلِيّ: (من الرجز) (ديوان أبي النجم، ٢٠٠٦م: ٣٣٦)

الحمدُ لِلَّهِ الْعَلِيّ الأجْلَلِ

وفي أسبابِ لُزُومِ الفِعلِ المُتعدِّي، ذَكَرَ: "الضَّرورة، وذلك كقوله: (من الكامل) (ديوان حسان، ١٩٩٤م: ٢١٣)

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

أي: تَسْقِيهِ ريقًا باردًا، وهنا تعليقٌ لـ(الحملاوي) على هذا الشَّاهد، ونادرًا ما يُعلِّقُ.

وَذَكَرَ في جوازِ حذفِ الواوِ من مصدر الفعل المثال، وهو "المعتل الفاء، ويسمونه المثال، وذلك لمماثلته الصحيح، في كونِ آخره كالفعل الصَّحيح من حيثُ الإعراب" (الرضي، ١٩٨٢م: ٣٤/١- عبد اللطيف الخطيب، ٢٠٠٣م: ١١٤/١)، "وأنَّه عند الحذفِ يُعوَّض عنها تاء، نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدةً، وذكرَ أنَّه: "قد تُحْذَفُ شذوذاً، كقوله": (من البسيط) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٩)

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْن فانجرَدُوا وأخلفوك عِدَ الأمرِ الذى وَعَدُوا (عبد الحسين،١٩٩٩م: ٢٢).

أي: عِدَة الأمر(الرضي، ١٩٨٢م: ١٥٨/١).

الشَّاهد الشِّعري لبيان آراء الصرفيين:

ذَكَرَ الحملاوي في قضِيَّةِ مَدِّ المقصور قوله: "واختلفوا في مَدِّ المقصور؛ فمَنَعَهُ البصريونَ، وأجازَهُ الكوفيونَ، وحُجَّتُهُم قولُ الشَّاعِر: (من الوافر) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٠٥)

سَيُغْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى فلا فقْرٌيَدُومُ وَلا غِنَاءُ

والشَّاهد بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف، (ابن الأنباري، ٢٠٠٢م: ٦٠٦/٢)، وأوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك (ابن هشام الأنصاري ٢٠٠٢م: ٤٩٧/٤)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية(إميل يعقوب، ١٩٩٦م: ٥٣/١). والشَّاهدُ في البيتِ، قوله: (غِنَاء)، وقد ذكرَ (ابن هشام) في أوضَحِ المسالك أنَّ الكوفيين جوَّزوا مدَّ المقصور للضَّرورة، مُتمسِّكينَ بالبيت السَّابق، وأنَّ البصريينَ منعوه، وقدَّروا (الغناء) مصدرًا لـ(غانيتُ) لا مصدرًا لـ(غَنيْتُ) وهو تَعسُّف (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٢م: ٢٩٧/٤) وذكر صاحب (الإنصاف) (ابن الأنباري، ٢٠٠٢م: ٦٠٦/٢-٦٠٧) أنَّ حُجَّة الكوفيين في مدِّ المقصور أنَّه جاء عن العرب في أشعارِهِم، ومن جهة القياس: أنَّهُ يجوزُ -بالإجماع- في ضرورة الشِّعرِ إشباع الحركات التي هي: الضمَّة والكسرة والفتحة، فينشأ عنها الواو والياء والألف، فإذا كان هذا جائزًا في ضرورة الشِّعر، جازَ أنْ تُشبعَ الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ عنها الألف، فيلتحق بالممدود"، أمَّا حُجَّة البصريينَ –التي أغفَلَ عنها المؤلِّف- فتَرجِعُ إلى أنَّ المقصور هو الأصل أنَّ الألف فيه تكون أصلية وزائدة، وأنّ الألف في الممدود لا تكون إلا زائدة، والذي يدلُّ على ذلك أيضًا أنَّ الاسم لو لم يُعلمْ أنَّه مقصورٌ أو ممدود لَوجب أن يَلحق بالمقصور دونَ الممدود، فلو جوزنا مدَّ المقصور؛ لأدى ذلك إلى أنْ نَردَّهُ إلى غير أصل، وهذا لا يجوز، ويخرُجُ عن ذلك قصر الممدود فإنَّه جازَ؛ لأنَّه ردٌّ إلى أصل"(ابن الأنباري، ٢٠٠٢م: ٦٠٧/٢-٦٠٨، أحمدا الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٠٥)، وهذه حُجَّةٌ يَطمئنُّ الباحثُ إليها، وبها يأخذُ.

وذكرَ في قضيَّة إبدال الحروف ما إبداله غير ضروري، "كقولِهم في أُصيلان: تصغير أُصلان بالضَّم على ما ذَهَب إليه الكوفيون، جمع أَصِيل، أو هو تصغير أَصِيل، وهو الوقت بعد العصر: أُصَيْلال" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦١)، واستشهد له بقول النَّابغة: (من البسيط) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦١)

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ (ديوان النابغة الذبياني، د.ت: ١٤).

وما ذَكَرَهُ المؤلف من رأي الكوفيين هو الوجه الأول، أما الوجه الثاني "أنَّ أصيلان تصغير أُصلان أيضًا غير أنَّ أُصلان مفرد لا جمع له، كقولهم: غفران، وهذا الوجه أَرْجَح من الأول، فقد قال (السِّيرافي): إن كان أُصيلان تصغير أُصلان، وأُصلان جمع أصيل فتصغيره نادر؛ لأنه إنما يُصغر من الجمع على أدنى العدد، وليس أُصلان واحدًا منها، "وإن كان أُصلان واحدًا كُرُمَّان وقُربان، فتصغيره على بابِهِ" (ابن يعيش، د.ت: ١٤٣/١)، وعلى الرأي الذي قال به (السيرافي) وهو من البصريين تكونُ المسألة في أنَّ أُصلان مفرد لا جمع له وتصغيره أُصيلان، وتبقى مسألة الإبدال التي قال بها المؤلف.

كما أنَّه –أحيانًا- يُوضِّحُ رأي عالمٍ صرفيٍّ في تَجويز مسألة صرفيَّة، وذلك في حديثه عن بناء الفعل للمفعول، قال: "وجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمام، وهو:" الإتيان بالفاء بحركةٍ بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط" (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١١٧/٢)، وفي المُضعَّفِ أيضًا، حيثُ قال: (من الرَّجز) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٠)

ومَا لِباعَ قَدْ يُرَى في نَحوِ حَب (جمال الدين، د. ت: ١٨).

والشَّاهد عَجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره (وإنْ بِشَكلٍ خِيف لبسٌ يُجتنَب) (ابن مالك، د.ت: ١٨). والمعنى أنَّ الفعلَ إذا كان معتلًّا أجوفًا يائيًّا، وبُني للمفعول نحو: (بَاعَ) من البَيع، فإنَّه يجوزُ فيه ضم الفاء أو الإشمام، نَحو: (بُعتَ يا عَبدُ) ولا يجوزُ إخلاص الكسر، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، لأنه بالكسرِ فقط، نحو: (بِعتُ الثوبَ)، ومثلُ هذا

الفعل في الحُكم المُضعَّف الثلاثي، نحو:(حَب) فيُقال فيه: (حُبَّ)، و(حِبَّ)، وإنْ شئتَ أشْمَمْتَ الفاء (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١١٨/٢).

الشّاهد الشِّعري لبيانِ لهجة من اللَّهجات:

في حَدِيثِهِ عن (الفعلِ المثال): "وقد وَرَدَ من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية وهى وَجَدَ يَجُد". (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٢). قال جرير: (من الكامل) (ديوان جرير: ١٩٨٦م: ٣٦٤)

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ تَدَعُ الحوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

وعَلَّقَ على الشَّاهد بقولهِ: "رُوِيَ بِضَمِّ الجيم وكسرها" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٢)، يعني الفعل" يَجُدنَ، ويَجِدْنَ"، كما أنَّهُ قدَّمَ شرحًا للشَّاهِد –ولم نجدهُ شارحًا لشاهدٍ غيره-في قولهِ: "يقولُ لمحبوبتهِ: لو شِئتِ رَوِيَ الفؤادُ بشربَة من ريقِكِ، تترُكُ الصَّوادِي، أي: العِطاش، لا يَجِدنَ حرارة العطش (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٤٢)".

وقال في قاعِدَةِ بناء الفعلِ إلى المفعول: "وبَعْضُهُمْ يُبْقي الضم، ويَقْلِبُ الألف واوًا، كما في قوله (من الرَّجز) (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٩)

لَيْتَ، وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ، ليتَ شَبَاباً بُوعَ فاشتَرَيْتُ

ويُنْسَبُ هذا البيت لرؤبة بن العجَّاج في زياداته وهو ثالث ثلاثة، في قوله:

يا قومِ قد حَوقلتُ أو دنوتُ * وبعضُ حَيقالِ الرجالِ الموتُ

مالي إذا أجذِبُها صَأيتُ * أكبرُقد عالني أو بَيْتُ

ليتُ، وهل ينفعُ شيئا ليت *؟ ليت شبابًا...، وروي الفعل (بُوع) في الديوان بإخلاص كسر الفاء(بِيعَ) (ديوان رؤبة، د.ت: ١٧٠-١٧١) وعلَّقَ (الحملاوي) على الشَّاهد بقولهِ: "وتُنسبُ اللُّغة الأخيرة-ويعني الضَّم الخالص- لبني فَقعس ودُبير" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٠)، وهو ما ذَكَرَهُ (ابن عقيل) في شرحه لألفية ابن مالك في قوله: "وهي لغة بَنِي دبير وبني فَقعس(وهما من فُصحاء بني أسد) (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١١٥/٢)، وذكر (محمد محيي الدين) "أنَّ إخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحُكيتْ عن هُذَيل" (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١١٧/٢).

الشَّواهد الشِّعرية لبيانِ قاعدةٍ نَحويَّة:

اِسْتَشْهَدَ (الحملاوي) لتوضيح علامات الاسم في قوله: "وَيَخْتَصُّ الاسم بقَبول حرف الجرّ، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٢٥)، نحو قول الشّاعر: (من البسيط) (أحمد الحملاوي، د.ت: ٥١- ديوان البوصيري، ١٩٥٥م: ١٩٠-٢٢٦)

الحمدُ للهِ مُنْشِي الخَلْقَ مِنْ عَدَمِ

والعلامات التي أرادها المؤلف في شطر البيت السابق، قبوله الجر في قوله: (مِن عَدم)، و(أل) في قوله: (الحمد)، والإضافة في: (مُنشي الخلقِ)، وقد أغفلَ فيه موضع الشَّاهد، وسبب الاستشهاد به.

وفي أسبابِ تعدِّي الفعل اللازم أصالةً، ذكر في شَرطِ: "حذف حرف الجرّ توسعًا" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٥٧)، شاهدًا، وهو: "كقوله: (الوافر)

تَمرُّونَ الدِّيارَولم تَعُوجوا كلامُكم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ (ديوان جرير، ١٩٨٦م: ٤١٦)

وروي صدر البيت:(أتمضونَ الرُّسوم ولا تُحيَّا،...) (ديوان جرير، ١٩٨٦م: ٤١٦)

ولَم يَذكُرِ المؤلِّفُ موضعَ الشَّاهد، الذي هو قوله: (تَمرُّونَ الدِّيارَ) فحُذفَ حرف الجَر، "وأوصَلَ الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا، فنصبَهَ، وأصلُ الكلام: تَمرُّونَ بالدِّيارِ" (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١٥٠/٢). وفي حديثِهِ عن نونِ التّوكيد وأحكامها، ذَكَرَ "أنها تُحذفُ إذا وَلِيَهَا ساكن" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٧)، كقولِ الأضبط بن قُريع السَّعْدِيّ: (من المنسرح)

فَصِلْ حِبالَ البَعيدِ إنْ وَصَلَ- الْحَبْلَ و أقصِ القَرِيبَ إنْ قَطَعَهْ

ولا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُقد رَفَعَه

وَعَلَّقَ على موضعِ الشَّاهد بقوله: "أي: لا تُهينَنَّ" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٧)، والبيتُ الثاني أُستشهدَ به في(شرح شواهد المُغني، وقد عزاه (ابن الأعرابي) في نوادره للأضبط بن قُريع" (السيوطي، ١٩٦٦م: ٤٥٣)، وبعدَه ما ذكره المؤلف أوَّلًا مع بداية البيتِ بالفاء، وهكذا ورد في الشِّعر والشُّعراء (ابن قتيبة، ١٩٨٢م: ٣٨٣/١)، ورُوِيَ في شرح شواهد المغني مبدوءًا بالواو: (وصِل...)، وقوله: (ولا تُهِينَ) أصله: لا تُهِينَنْ بتوكيدِ الخفيفة، حُذفَت لملاقاة السَّاكن، وبقيت الفتحة" (السيوطي، ١٩٦٦م: ٤٥٤)، ولَم يُشِرِ المؤلف إلى نوعِ النون –كما سَبق- بل اكتفى بالتوضيحِ مع تَشديدهِ النون، وهو بذلك يَقصُدُ المُشدَّدَة.

سياق الشّاهد الشّعري لدى الحَمَلاوي

السِّياقُ لُغةً، من سَاَقَ الإبلَ وغَيَرها يَسوقُهَا سَوقًا وسِياقًا"(ابن منظور، د.ت: ٢١٥٣)، وأصلُ السِّياقِ سِوَاقٌ، قُلِبتِ الواوُ ياءً لكسرةِ السِّينِ" (الزبيدي، ١٩٨٩م: ٤٧٥/٢٥)، وسياقُ الكلام: تتابعه وأُسلوبُه الذي يجري عليه" (أنيس وآخرون، ١٣٩٢هـ: ٤٦٥). أمَّا اصطلاحًا، فهو: "النَّظْم اللَّفظي للكلامِ، وموقع الكلمة في ذلك النّظم" (استيفن أولمان، ١٩٧٢م: ٥٤)، وهذا المفهوم قريبٌ مما يُريدُه الباحث هنا، وهو شكلُ الشَّاهد الشِّعري الوارد في كتاب (شذا العرف في فَنِّ الصرف)، فقد تَنَوَّعَ سياقُه، واختلفَت صورَه التي ساقها مؤلِّفُه، فهو إمَّا في بيتٍ واحدٍ للقاعدةِ محل الاستشهاد، وإمَّا في بيتين اثنين، وإمَّا في شطرِ بيتٍ له تَمامٌ غير مذكور، وإمّا شاهدٌ مشطور تَنوَّعَ بينَ الواحد إلى الثلاثة، وما وَرَدَ من سياقات لهذه الشَّواهد يُمكنُ وصفه في التَّالي:

أوَّلًا: الشَّاهد التَّام:

وهو ما أوردَه المؤلف تامًّا مع ذِكرِ بحره الشِّعري لإثبات قاعِدَةٍ بصورِ التَّصنيف التي أَشَرْتُ إليها في المبحث الثَّاني، وصور هذا النَّوع إما في بيتٍ واحدٍ أو في بيتين، وبلغتْ الشَّواهد التَّامة في الكتاب سبعينَ شاهدًا شِعريًّا، مع تكرار المؤلف لشاهدٍ في موضعين، وهو قول الشَّاعر:

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبُغْيتِهَا و اقعُد فإنَّك أنتَ الطاعمُ الكاسِي

فاستشهدَ به أوَّلًا في مجيء (فَاعِل) بمعنى (مفعول) في قوله: "أي المطعوم المكسي" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٨٦)، وثانيًا في الاستغناء بصيغة (فاعِل) عن ياء النَّسب، في قوله: "أي ذو طعامٍ وكِسوة" (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٤٦)، فَخَرَّجَ البيتَ على معنيين. وهذه الشَّواهد –أعني التَّامة –لها الغَلَبة في الكِتَاب، فلا يَكادُ بابٌ من الأبواب الواردة في الكتاب يخلو منها مصحوبةً بناظِمِهَا وبحرها الشِّعري في أغْلَبِ الأبواب، وبلا نِسبة في مواضعَ أُخرى، مع ذِكرِ البَحرِ الشِّعري، مما يُدَلِّل على عبقريَّة مؤلفهِ، واتباعِهِ لمَنهجِ المؤلفين الأوائل في هذا العِلم الشَّريف.

ثانيًا: الشَّاهد غير التَّام:

وهوَ الشَّاهِد المَشطور، حيث لم يَذكُرِ المؤلِّفُ باقي البيت مكتفيًا بِمحل الشَّاهد فقط دونَ إكمالِهِ؛ لوضوحِ مكان الشَّاهدِ فيه، وتعليقه على سبب الاستشهاد به، وقد بلغَت هذه الشَّواهد سبعةَ عشرَ شاهدًا، ومن هذه الشَّواهد –غير المذكور في الصَّفحات السَّابقة- حَسب ترتيب صفحاتها في الكِتاب:

قوله: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٦٥).

ومَهْمَا تَشَأْ منه فزارةُ تمْنَعَا

وهو عَجُز بيت للكميت بن زيد، وصدره: فَمهما تشأ منه فزارة تُعطكم...، (ديوان الكميت، ٢٠٠٠م: ٤١٣)

وقوله: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٩٥)

يا جارَتَا ما أنْتِ جارَهْ!

وهو صدرُ بيت للأعشى، وعجزه: (بانت لِتُحزننا عَفارَهْ) ورويَ الصدر في الديوان(ياجارَتِي ما كُنتِ جاره!) (ديوان الأعشى، د.ت: ١٥٣)

وكقولِهِ: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٠٥)

لا بدَّ من صَنْعَا وإن طالَ السَّفَرْ(إلى ألفية د. ت: ٢٩٢).

وهو صدر بيت لمَ يُعرَفْ قائلُهُ، وعجُزُه: وإنْ تَحلَّى كُل عودٍ وَدَبرْ. (ابن هشام الأنصاري، د.ت: ٢٩٦/٣)

كما أنَّهُ استشهَدَ بجزءٍ من عَجُزِ بيت، وذلك في قوله: (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٦٥).

حَتّى أزِيرُوا المَنَائِيا

وهو جزء بيت تمامه:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا مِنْ مَقَامِنَا ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا، (ابن كثير، ١٩٧٦م: ٥٢٩/٢- ابن هشام الأنصاري، ١٩٩٠م: ٣٧١/٢)

المنائيا: المنايا زِيدت فيها الهمزة شذوذًا، والقياسُ المنايا، وغيرها من الشَّواهد المشطورة في الكتاب (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١٧٤). وما غَلَبَ في الكتاب، هو الاكتفاء بشَاهِدٍ واحدٍ كما وُضِّحَ، سواء أكان تامًّا أو مشطورًا، ومن أشكالِ الشَّاهد الشِّعري في قواعد الكتاب المختلفة ما يُقوّيه المؤلف بشاهدٍ ثانٍ، (Theodoropoulou, 2014: 38) ومن هذه الأشكال استشهاده لمعنى من معاني (تَفَاعَل)، وهو: "التَّظاهر بالفعل دون حقيقته"(أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ٢٢٠).؛ ببيتِ أبي تمام:

ليسَ الغَبِيُّ بسيِّدٍ فى قومِهِ لكنَّ سيِّدَ قَوْمِهِ المتغابي

وبيت الحريري (الحريري):

ولمَّا تَعامَى الدهرُوهو أبو الوَرَى عن الرُّشْدِ فى أنحائِهِ ومقاصِدِهِ

تعامَيْتُ حتى قِيلَ إني أخو عَمًى ولا غَرْوَ أن يَحْذُو الفتَى حَذْوُوَالِده

واستشهدَ لقلبِ ألفِ الأجوفِ واوًا عند بنائه للمفعول، وذلك في قولِ الشَّاعر:

لَيْتَ، وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ، ليتَ شَبَاباً بُوعَ فاشتَرَيْتُ (ابن هشام، د.ت: ٣٩٢)

وقول الشَّاعر:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاك (ابن هشام، د.ت: ٣٠١)

واستشهَدَ لتوكيد الفعلِ المضارع مع النَّافي قليلًا بقولِ الشَّاعر:

إذا ماتَ منهُمْ سيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

وقول الشَّاعر:

قليلاً به ما يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إِذا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما (حاتم الطائي، ١٩٨١م: ١٠٥).

البيت لحاتم الطائي، وورد لفظ (قليل) مرفوع (ديوان حاتم الطائي، ١٩٨١م: ٨١)، وورد (قليلًا) منصوبًا في غير شذا العرف (ابن هشام الأنصاري، د.ت: ١٠٥/٤)

وغيرها مما ثَنَّى فيه (الحَملاوي) من الشَّاهد الشِّعري (أحمد الحملاوي، ٢٠١٤م: ١١٤).

الخلاصة

دَرَسَ البحثُ الشَّاهدَ الشِّعري في كتاب(شذا العرف) في فنِّ الصَّرف لِمؤلِّفهالحملاوي، من حيثُ منهجُهُ في ذكرِ الشَّاهد، وتصنيفه له، وسياقات الشَّاهد في الكتاب، وقد أوردَ فيهِ شَواهدَ كثيرةً مقارنةً بينه وبين الكُتُبِ الحديثة التي أُلِّفَت في الصَّرف، (هداية الله، ٢٠٢٣م: ٩٠) فقد بَلَغَتْ–كما سبق توضيحه- سبعةً وثمانينَ شاهدًا شِعريًّا، وَقَدْ خَرَجَ البَحْثُ بنتائج اتَّضحتْ من خلال عَرْضِ مادته العِلميَّة، أهمّها: أنَّ أغلبَ الشَّواهد الشِّعريَّة التي ذكرها الحَملاوي جاءتْ لإثبات قاعدةٍ، وما جاء مخالفًا للقواعد، ذكره تحتَ الضرورة، والنُّدرة، والشُّذوذ. والشَّاهِد الشِّعري غير المنسوب إلى ناظمهِ أكثر ورودًا من الشَّاهد الشِّعري المنسوب إلى قائله، كما أنَّ كثيرًا من الشَّواهد الشِّعرية التي لم يُرجِعْهَا المؤلِّف إلى ناظِمِهَا شعراؤها معروفون في بعض أمَّات الكُتب الصرفيَّة، وبعضها مجهول القائل. (Chakrani, 2020: 40) ولَم يَنتهج الحملاوي طريقةً واحدة في توضيحه للشَّاهد الشِّعري، فأحيانًا يذكُرُ موضع الشَّاهد مع التَّعليق عليه، وأحيانًا يكتفي بالتَّمثيل له فقط، وأحيانًا يذكُرُ الشَّاهد ويُعلِّلُ له، ويشرحُهُ. ولم يكتفِ الحملاوي بالاستشهاد للقواعد الصَّرفيَّة فقط، بَل نَوَّعَ في الاستشهاد ببيان قواعد لغويَّة مختلفة، ومنها ما وضعه تحت استعمال لهجة من لهجات العَرب. ووَظَّفَ الحَملاوي بعضَ شواهدهِ الشعريَّة لتوضيح خلافٍ بين الصرفيين، أو رأي بعضهم فيه. وأحيانًا يَذْكُرُ الحَملاوي مناسبة الشَّاهد مع توضيحهِ سبب الاستشهاد مع ذِكْرِ اسمِ الشَّاعر ناظِمِ البيت. وتنوَّعَتِ الشَّواهُد الشعريَّة في شذا العَرف ما بين شاهد تام، وشطر بيتٍ، هو صَدره، وشطر بيتٍ، هو عَجُزُهُ، كما أنَّ هناكَ جزءًا من عَجُزِ بيتٍ شِعري اكتفى فيه ببيان موضع الشَّاهد. واختلاف أَشْكالِ الشَّاهد الشِّعري في السِّياق بين المُفرد التَّام، وغير التَّام، والشَّاهد المُتعدِّد في المسألة الواحدة. ومَنْهجُهُ في الاستشهاد، هو منهج القدماء من حيثُ التَّناول والتَّعليق.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس وآخرين (٢٠١٣م)، المعجم الوسيط، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، الطباعة الثانية

ابن قتيبة (١٩٨٢م)، الشعر والشُّعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، الطباعة الأولى

ابن قتيبة وأبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (١٩٨٢م)، عيون الأخبار، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطباعة الأولى

ابن منظور (د. ت)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة: دار المعارف، الطباعة الأولى

ابن هشام (١٩٩٠م)، السِّيرة النبويّةؤلابن هشام، علَّقَ عليها وخرَّجَ أحاديثها وصنع فهارسها:عمر عبد السلام تدمُري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطباعة الأولى

ابن هشام الأنصاري (١٩٩١م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، الطباعة الأولى

ابن يعيش (د. ت)، شرح المفصل، لأبي البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، مصر: إدارة المطبعة المنيرية، الطباعة الأولى

أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٩٩٨م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطيَّة وأعدَّه للطبع ووضع فواررسه: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطباعة الثالثة

أبي الفتح عثمان بن جني (١٩٩٤م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل الحلبي، القاهرة: د. ن، الطباعة الأولى

أبي الفداء إسماعيل ابن كثير (١٩٧٦م)، السِّيرة النبويّة للإمام أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، بيروت: دار المعرفة، الطباعة الأولى

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٩٢م)، الكتاب "كتاب سيبويه"، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي١٩٩٢، الطباعة الأولى

أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الازدي (١٩٨١م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصّله وعلّق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، الطباعة الخامسة

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (د. ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

أحمد الحملاوي (٢٠١٤م)، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وشرحه، بيروت: المكتبة العصرية

أحمد جبر أحمد الجبالي، وآمنة صالح الزعبي (٢٠١٦م)، الشَّاهد الصَّرفي في كتاب المُنصف لابن جني بين القاعدة الصرفيَّة والصيغ البديلة، الأردن: الجامعة الهاشمية، الطباعة الأولى

الأحوص الأنصاري (١٩٢٦م)، شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطباعة الأولى

استيفن أولمان (١٩٧٢م)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، القاهرة: مكتبة الشباب، الطباعة الأولى

الأشموني (١٩٥٥م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطباعة الأولى

إميل بديع يعقوب (١٩٩٦م)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، بيروت: دار الكتب العلمية، بيوت، الطباعة الأولى

بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (١٩٧٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، الطباعة الأولى

تاج العروس من جواهر القاموس، السيِّد محمد مرتضى الحُسيني الزُّبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٩م.
تمام حسان (٢٠٠١م)، اللُّغة بين المعيارية والوصفية، الثاهرة: عالم الكتب، الطباعة الأولى
الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف (د. ت)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة، الطباعة الأولى
جرير (١٩٨٦م)، ديوان جرير، يروت: دار الطباعة والنشر، الطباعة الأولى
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٩٦٦م)، شرح شواهد المغني ذُيل بتصحيحات وتعليقات العلامة: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي، دمشق: لجنة التراث العربي، الطباعة الأولى
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(١٩٨٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى
جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (د. ت)، متن الألفية بن مالك، المكتبة الشعبية، الطباعة الأولى
حاتم الطّائي (١٩٨١م)، ديوان حاتم الطّائي، بيروت: دار صادر، الطباعة الأولى
حسان بن ثابت (١٩٩٤م)، ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الثانية
الحملاوي (١٩٥٧م)، ديوان الحملاوي، القاهرة: مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، الطباعة الأولى
الخطيب التبريزي (١٩٩٤م)، شرح ديوان أبي تمام قدَّمَ له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، بيروت: دار الكتاب العربي، الطباعة الأولى
خير الدين الزركلي (٢٠٠٢م)، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، الطباعة الخامسة عشر
ذي الرُّمّة (١٩٩٥م)، ديوان ذي الرُّمّة، قدَّمَ له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى
رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى
رمضان عبد التواب (٢٠٠٢م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطباعة الأولى
رؤبة بن العَجَّاج (د. ت)، ديوان رؤبة بن العَجَّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطباعة الأولى
زهير بن أبي سُلمى (١٩٨٨م)، ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى
سيبويه خديجة الحديثي (١٩٦٥م)، أبنية الصرف في كتاب، بغداد: مكتبة النهضة، بغداد، الطباعة الأولى
شاسي، محمد (٢٠١٥م)، موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، جاكرتا: الزهراء مجلة البحوث والدراسات الإسلامية والعربية، السنة الثانية عشرة، العدد ١
شرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد البوصيري (١٩٥٥م)، ديوان البوصيري، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطباعة الأولى

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (٢٠٠٤م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى

الشيخ خالد الأزهري (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود،بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى

الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (١٩٤٧م)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، حققه وعلق على حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب، الطباعة الأولى

عبد الرحمن بن معاضة الشهري (١٤٣١هـ)، الشَّاهد الشِّعري في تفسير القرآن الكريم، أهميته وأثره ومنهج المفسرين في الاستشهاد به، الرياض: مكتبة دار المنهاج، الطباعة الأولى

عبد اللطيف محمد الخطيب (٢٠٠٢م)، المستقصى في علم التصريف، الكويت: دار العروبة للنشر والتَّوزيع، الطباعة الأولى

العرجي (١٩٩١م)، ديوان العَرْجِي، جمعه وشرحه وحققه: سجيع جميل الجبيلي، بيروت: الطباعة الأولى

علي باشا مبارك (١٣٠٥هـ)، الخُطَط التوقيفية الجديدة لمصر القاهرة، القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، الطباعة الأولى

الفضل بن العبّاس اللّهبي (١٩٩٩م)، ديوان الفضل بن العبّاس اللّهبي، صنعة وتحقيق: مهدي عبد الحسين النجم، بيروت: المواهب للطباعة والنشر، الطباعة الأولى

الفضل بن قُدامة (٢٠٠٦م)، ديوان أبي النَّجم العِجلي، جمعه وشرحه وحققه: محمد أديب عبد الواحد جمران، دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق

القاسم بن علي بن محمد بن عثمان مقامات الحريري (١٩٧٨م)، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة: دار الطباعة والنشر الطباعة الأولى

قدامة بن جعفر(د. ت) نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى

قيس بن المُلوح (١٩٩٩م)، ديوان قيس بن المُلوح "مجنون ليلى"، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يُسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى

كُثير عزة (١٩٧١م)، ديوان كُثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيرون: دار الثقافة، الطباعة الأولى

الكميت بن زيد الأسدي (٢٠٠٠م)، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، الطباعة الأولى

محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (١٩٩٣م)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى

محمد حسين الفرح (٢٠٠٤م)، شعر وشعراء اليمن في الجاهلية، صنعاؤ: دار إصدارات وزارة الثقافة والسياحة لجمهورية اليمنية، لطباعة الأولى

محمد علي التهانوي (١٩٩٦م) كشَّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق رفيق العجم وعلي دَحْروج، بيروت، مكتبة لبنان، الطباعة الأولى

محمد محمد حسن شُرّاب (٢٠٠٧م)، شرح الشواهد الشِّعرية في أُمات الكتب النحوية، خرّج الشواهد وصنفها، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطباعة الأولى

المحمدي، فوزان مصرا (٢٠٠٩م) إعجاز القرآن على العلوم والتكنولوجيا المعاصرة، جاكرتا: الزهزاء مجلة البحوث والدراسات الإسلامية والعربية، السنة الثامنة، العدد ٢

مروان العطية (د. ت)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت: دار البشائر، الطباعة الأولى
مفيد محمد قميحة (١٩٩٣)، ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطباعة الأولى
ميمون بن قيس (د.ت)، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، بيروت: مكتبة الآداب بالجماميز
النّابغة الذُّبياني (د.ت)، ديوان النّابغة الذُّبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف، الطباعة الثانية
هداية الله، محمد (٢٠٢٣م)، أسلوب التقديم والتأخير في الحديث النبوي، جاكرتا: الزهراء مجلة البحوث والدراسات الإسلامية والعربية، السنة العشرون، العدد ١

المراجع باللغة الأجنبية

Al-Haq, F. A.-A. (1998). Language Attitude And The Promotion Of Standard Arabic And Arabicization. *Al-ʿArabiyya*, *31*.

Chakrani, B. (2020). Languages in Conflict: EXAMINING THE STATUS OF STANDARD ARABIC AND FRENCH IN MOROCCO. *Al-ʿArabiyya*, *53*.

Owens, J. (2014). Review of The Oxford Handbook of Arabic Linguistics [Review of *The Oxford Handbook of Arabic Linguistics*]. *Al-ʿArabiyya*, *47*.

Theodoropoulou, I., & Tyler, J. (2014). Perceptual Dialectology of the Arab World: A PRINCIPAL ANALYSIS. *Al-ʿArabiyya*, *47*.